مقالة الرأي

المرأة العراقية والتحديات المجتمعية

زهراء رياض جبر

تصـــدر عن مركـز رواق بـــغداد للسياســـات العـــامة
Published by Rewaq Baghdad Center for Public Policy

12 أيار 2025

مِداد مشروعٌ بحثي يعنى بتقديم اوراق وافكار دقيقة عبر سلاسل، وحلقات متكاملة، تحاول ان تغطي الطيف الواسع من المشكلات التي تواجه قطاعات الدولة العراقية بكل اركانها، ويعتمد بشكل اساس على اوراق السياسات العامة، والسيمنار، والحوارات المعمقة، بين مختلف الاطراف، من صناع القرار في الحكومة التنفيذية، الى التشريعين في مجلس النواب، فضلا عن الباحثين والخبراء في الجامعات ومؤسسات البحث العراقية، وهو احد مشاريع مركز رواق بغداد للسياسات العامة، و يعد هذا المشروع امتداداً للجهد الذي بذل على مدى خمس سنوات من عمر المركز الذي تأسس في العام 2019، اذ قدم خلال تلك السنوات عشرات الدراسات والمشاريع البحثية والأوراق التي نشرت في الموقع الإليكتروني لمركز رواق بغداد.

رئيس المركز عباس العنبوري

مدير المشروع انور المؤمن

تصميم اية الحكيم

تعود حقوق النشر الى مشروع مداد البحثي والمؤسسة المالكة له، وبالإمكان الاستفادة والاقتباس الجزئي من الاعمال البحثية مع الاشارة اليها، بالنماذج العلمية المعتمدة في كتابة المصادر، كما تجدر الاشارة الى انه لا يجوز استعمال هذه الدراسات او اعادة نشرها بأي شكل من الاشكال دون الحصول على اذن مسبق من المركز بالنسبة للمؤلف او الباحثين الاخرين.

وفيما يتعلق بأخلاء المسؤولية القانونية تجاه الاشخاص الطبيعيين او المعنويين فضلا عن الاحداث والقضايا، فأن مشروع مداد والمؤسسة المالكة له (مركز رواق بغداد) لا يتبنى بالضرورة، الاراء الواردة في هذه الدراسات التي تحمل اسماء مؤلفيها، ولا تعكس وجهة نظر فريق العمل للمركز او مجلس ادارته.

يمكن تحميل هذه الورقة مجاناً من الموقع الايكتروني www.rewaqnaghdad.org

رقم الهاتف: 07845592793

البريد الالكتروني info@rewaqbaghdad.org :

صفحة الفيس بوك: مركز رواق بغداد للسياسات العامّة

صفحة الإنستغرام RewaqBaghdad :

قناة اليوتيوبRewaq Baghdad :

المرأة العراقية والتحديات المجتمعية

زهراء رياض جبر

باحثة سياسية

المقدمة

تمثل المرأة العراقية جزءاً مهماً من المجتمع العراقي، حيث كانت ولازالت تؤدي ادواراً محورية، وايضاً تحركت المرأة العراقية في إطار المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخارج الإطار من اجل تثبيت دورها في المجتمع، لكنها تعاني من معوقات وتحديات متراكمة نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العراق، اذ تتداخل كافة العوامل الثقافية والتغييرات التاريخية لتشكل واقعاً معقداً يفرض أعباء مضاعفة على المرأة العراقية سواء على مستوى المجتمع او الاسرة. يهدف الى تسليط الضوء على الاوضاع الاجتماعية والسياسية التي تطرأ على المرأة العراقية والبحث عن الطرق المناسبة لتلافي بعض الاشكاليات في تحقيق دورها الفعال في المجتمع، وايضاً يهدف الى التغييرات البنيوية التي تطرأ على المرأة العراقية ومواجهة التحديات المجتمعية مع تغيير الزمن وما هي ادوارها الاجتماعية.

اولاً: الوضع الاجتماعي للمرأة العراقية:

تعتبر المرأة حجر الزاوية في الاسرة العراقية اذ تلعب دوراً في التنشئة الاجتماعية وايضاً مشاركتها في مجال التعليم وبقية المهن مثل الطب والهندسة وغيرها وكذلك في النشاط الخيري والاجتماعي، وإليك بعض المؤشرات الوضع الاجتماعي للمرأة:

1. العادات والتقاليد: تتأثر المرأة في المجتمع العراقي بالعادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية التي قد تفرض عليها وتقيد حركتها وفرصها داخل المجتمع، فبالتالي هذه العادات متأصلة مع المجتمع منذ نشوء الدولة العراقية عام 1921م، اذ تعيش المرأة داخل مجتمع يسوده اعراف تحد من دورها بشكل صارم لأنه ينظر الى المرأة بأنها ركيزة الاسرة فبالتالي هذه النظرة تقيد من حركتها وتحد من حريتها في اتخاذ القرارات او المشاركة في الحياة العامة[1]
2. العمل: تسهم المرأة العراقية في سوق العمل لكن بنسب محدودة مقارنة بالرجال، ا ذ تواجه تحديات ومعوقات للحصول على فرص عمل لائقة بسبب التمييز بينها وبين الجنس الاخر وغياب السياسات الداعمة لتوظيف النساء في الأماكن المناسبة، وأيضا تفتقر المرأة الى فرص التدريب والتأهيل لتحسين وتطوير مهاراتها وزيادة فرص التوظيف[2]
3. التعليم: بالرغم من تحسن نسب تعليم النساء في المجتمع العراقي خلال العقود الماضية، الا ان العديد من الفتيات ما زلن يعانين من الحرمان من حق التعليم الذي يعتبر من ابسط حقوقهن الطبيعية، خاصة في المناطق الريفية لعدة أسباب منها الفقر او العادات والأعراف القبلية وغيرها فبالتالي يؤثر على فرصها لتحقيق النمو الشخصي والاقتصادي[3].

ثانيا: التحديات والمعوقات المجتمعية

تواجه المرأة العراقية العديد من التحديات التي تحد من قدرتها على تحقيق الإمكانات الكاملة والمشاركة الفعالة في بناء مستقبل المجتمع العراقي، وعلى النحو التالي أبرز التحديات:

1. العنف الاسري والمجتمعي: يعد العنف ضد المرأة سواء كان مجتمعياً او اسرياً يشكل تحدياً كبيراً اذ يشمل ذلك الزواج القسري وجرائم الشرف والتحرش والتي في اغلب الأحيان تمر دور محاسبة من قبل القانون بسبب الأعراف المجتمعية، اذ يسهم العنف الاسري في زيادة اضطراب المجتمع لان

خطورة وقوع هذه الجرائم في إطار الاسرة تمثله من مؤسسة اجتماعية على درجة عالية من الاستقرار والاهمية امن المجتمع[4] فالعنف الممارس ضد المرأة يشكل أحد الأسباب الرئيسية للتفكك الاسري لأن ه يمثل مظهراً سلبياً يعبر عن امتناع كل منهما عن الحياة الزوجية الطبيعية فبالتالي يحدث خلل في الحياة الاسرية[5]

2. الحروب والصراعات: تأثرت المرأة العراقية بشكل كبير بالنزاعات المسلحة والحروب المتتالية، اذ فقدت العديد من النساء ازواجهن وابنائهن وأصبحن معيلات لأسرهن في ظل ظروف اقتصادية صعبة وايضاً تعرضت النساء الى العنف والنزوح القسري بسبب النزاعات المسلحة فنتائج الحروب الكارثية على فئات المجتمع العراقي كافة لها اثار نفسية واجتماعية واقتصادية فبالتالي هذه الاثار ترافق فئات المجتمع طوال فترة حياتهم بل اثارها تكون على المدى البعيد اذ تكون أخطر مما هو عليه في فترة الحروب نفسها[6].
3. الحضور السياسي: على الرغم من وجود نظام الكوتا السياسية للنساء في البرلمان العراقي، الا ان التأثير الحقيقي للمرأة العراقية في الحياة السياسية لا يزال محدود بسبب سيادة الثقافة الذكورية وضعف دعم الأصوات النسائية المستقلة، اذ لم يكن للمرأة المرشحة أي مشاركة في خوض التنافس الانتخابي في 2005، بينما نجد في الأعوام 2010، 2014، 2018 تفعيل واضح لمشاركة المرأة في التنافس الانتخابي، اذ أصبح للمرأة برنامج انتخابي وحملة انتخابية خاصة، اما في انتخابات2022 الأثر الأكبر في تحسين تمثيل المرأة اذ افرز نتائج الانتخابات على فوز 57 امرأة من أصل 96 امرأة بقوتها التصويتية دون الحاجة الى نظام الكوتا[7]
4. الفقر والتهميش: برزت مشكلة الفقر منذ تسعينات القرن الماضي اذ تفاقمت بعد عام 2003، بعد ان أصبحت بيئة الدولة ملائمة لانتشار الفقر نتيجة لأسباب داخلية وخارجية نجمت عن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية، اذ ارتفعت معدلات البطالة وانتشرت ظاهرة اليتم والترمل بعد تصاعد الهجمات الإرهابية، تعي ش اغلب النساء العراقيات في ظروف اقتصادية قاسية خاصة الارامل والمطلقات في ظل غياب شبكات دعم حكومية كافية وتجد الإشارة الى ان ظاهرة الفقر تتركز في الريف بدرجة اعلى من الحضر[8].

ثالثاً: تمهيدا لتطوير استراتيجية فاعلة لدور المرأة:

من اجل تحسين وضع المرأة العراقية وتعزيز دورها في المجتمع يجب تبني نهج شامل ومتكامل يشمل الإصلاحات القانونية وكذلك التمكين الاقتصادي والتوعية الثقافية وغيرها:

1. التشريعات القانونية: هناك محاولات لتحسين الوضع القانوني للمرأة العراقية مثل قانون مكافحة العنف الاسري، لكن تطبيقها على ارض الواقع يواجه تحديات كبيرة بسبب الفساد وضعف دور المؤسسات، ومن اهم التدابير التي اتخذها العراق لحماية المرأة هو إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في العراق" بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحد ة لمساعدة العراق لعام 2018_2030 [9]
2. تعزيز دور المرأة: ظهرت العديد من المبادرات النسوية التي تسعى الى تحسين وضع المرأة العراقية من خلال نشر الوعي بحقوقها وتعزيز مشاركتها في كافة مجالات المجتمع، وتهدف الحركات النسوية الى حماية حقوق المرأة ومساواتها، بعد عام 2003 ظهرت منظمات نسائية وعودة ظهور حركات

نسوية حظرت عقب نظام البعث اذ ركزت هذه الحركات على زيادة الوعي لدى بأوضاعهن الاجتماعية ودخول النسويات في نضالات عديدة من اجل القضايا المجتمعية والوطنية لتحقيق الأهداف التنموية[10]

3. التوعية والتعليم: يبقى التعليم أداة مهمة واساسية لتمكين المرأة العراقية، حيث تسهم منظمات المجتمع المدني في دعم تعليم الفتيات وتوعيتهن بحقوقهن ، اذ ان تحسين التعليم يرفد تمكين المرأة ومن السياسات المعتمدة في توليد فرص التعليم لدى النساء هي تخفيض معدلات الامية ووضع برامج لتوفير الاحتياجات اللازمة لبنات الاسر الفقيرة من ملابس وقرطاسية وغيرها وجعل المدارس قريبة للمجمعات السكنية لدى الاناث واعتماد نظام المدارس الصغيرة في المناطق الريفية وتوسيع المشاركة من خلال تشجيعها على الالتحاق بالفروع العلمية والتقنية وبالمهن التي عادة تنسب للرجال وتشجيع البحث العلمي والتكنلوجي وتفعيل الابتكار العلمي[11].

الخاتمة:

تواجه المرأة العراقية معاناة مجتمعية معقدة لكنها في نفس الوقت تظهر قدرة كبيرة على الصمود والتحدي لكافة المعوقات وتحسين أوضاعها يتطلب جهوداً متكاملة من الدولة ومنظمات المجتمع المدني تبدأ من تغيير الثقافة السائدة وتعزيز السياسات الداعمة لحقوق المرأة وصولاً الى تمكينها في كافة المجالات. وايضاً لا تقتصر المشاركة السياسية للمرأة على مجرد حصولها على حقوقها السياسية فحسب بل هو تجسيد احترام لحقوقها الاجتماعية في شرعية التعبير عن افكارها بحرية ضمن اطار مؤسسات المجتمع وجماعاته والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية المجتمعية وممارستها، وايضاً توسيع المهارات السياسية للمرأة عن طريق تحسين فرص التعليم والدورات القيادية وتبادل البرامج وإزالة العوائق والحواجز القانونية والمؤسساتية، ولابد للمرأة العراقية ان تدرك مدى التحول النوعي الذي تسعى اليه لأنه يعزز من انسانيتها ودورها المهم في المجتمع.

التوصيات:

1. توفير فرص عمل من خلال التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودعم المشاريع الصغيرة.
2. ضرورة تطوير القوانين التي تحمي المرأة من العنف وتضمن المساواة وتكافؤ الفرص.
3. لاستثمار في التعليم للمرأة باعتباره أداة لتمكينها وادماجها في المجتمع.
4. نشر الوعي لأهمية دور المرأة في التنمية المجتمعية ومحاربة التمييز الثقافي والجندري.
5. محاولة تمكين المرأة ورفع مشاركتها الفعلية في مراكز صنع القرار السياسي وذلك بفتح باب الحوار والنقاش حول المعوقات التي تمس تدخل المرأة في المراكز القيادية.
6. تشجيع منظمات المجتمع المدني والحركات النسوية في تفعيل دور المرأة ورفع مكانتها الاجتماعية من خلال محاربة القيم الموروثة والأعراف السائدة.

المصادر:

[1]احمد جاسم رميض: معوقات مشاركة المرأة المعيلة في تنمية المجتمع العراقي وتحسين جودة الحياة دراسة تحليلية سوسيولوجية، نسق، العدد1، 2023، ص 849.

[2]حمدان رمضان محمد: التحديات المجتمعية لمشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، 2020، العدد3، ص 395.

[3] احمد فاضل جاسم داود: عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية.

[4] منال محمد عباس: العنف الاسري سوسيولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011.

[5] انيس شهيد محمد: العنف الاسري والمرأة العاملة دراسة ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ،2019، العدد 3، ص 118

[6] هيفاء حسين علوان: تأثير الحروب في العراق على تنشئة الأجيال، 2023، اكليل للدراسات الإنسانية، العدد 1.

[7] يسرى كريم محسن: تمثيل المرأة في أنظمة الحكم البرلمانية دراسة مقارنة، مجلة الفكر القيادي للبحوث والدراسات، 2024، العدد 2، ص 113.

[8] لطيف كامل كليوي: تحليل جغرافي سياسي لظاهرة الفقر وانعكاساتها على الامن الإنساني العراقي، مجلة الدراسات المستدامة، 2022، العدد 3، ص1895.

[9] حميدة علي: التدابير الدولية لحماية المرأة من العنف الجندري وأثرها على التشريعات العراقية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، 2023، العدد 19، ص23.

[10] فرح هادي عبس: البعد التاريخي للانتماء للحركات النسوية العربية والعراقية دراسة تحليلية، القادسية للعلوم الإنسانية،2022، العدد 4، ص12.

[11] سهيلة عبد الزهرة، شيماء رشيد، حسين حبيب: دور التعليم الالكتروني للمرأة وتحقيق التنمية المستدامة، خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية ،2024، العدد1، ص16.